

شبكة الاتصالات في راشيا تفتقد رعاية المعنيين



أسلاك الهاتف مرمية والأعمدة غير صالحة لمد الخطوط

صالحة لتركيب الخطوط عليها بسبب التوائها وانحائها. فاسلاك الهاتف مرمية وسط قناة للطريق العام. يسأل الأهالي من المسؤول عن هذا التصير في وزارة الاتصالات وعدم المبالاة والمسؤولية في الشأن العام؟ ويرى هؤلاء أنّ المطلوب إعادة صيانة الأعمدة وتعميق الحفر لها لتثبيتها وتقويمها وصيانتها من جديد وعودة تركيب خطوط الهاتف عليها من أجل رفع الأذى عن الشبكة الرئيسية.

شبلبي أبو عاصي - راشيا
تفتقر أعمدة هاتف الدولة اللبنانية ما بين عين عطا وعين حرشة في قضاء راشيا إلى تركيب شبكة الاتصالات منذ سنوات. مشهد غير مألوف تراه على جانب الطريق الرئيسية حيث أعمدة الهاتف منحنية بعيداً وشمالاً. فيما التمديدات مرمية على الشارع الرئيسي أو بين الأقبية. والملاحظ لا الشبكة موجودة على الأعمدة ولا الأعمدة

«المال» تقرّ جدول أعمالها والخير يتحفظ على مشروع الأوتوستراد العربي



كتعان مترشاً جلسة لجنة المال

المخالفة ولكي تصبح هذه المناطق تشهد فوضى في الإعمار وعشوائية في البناء وهذه المعاناة بات عمرها أعواماً من دون معالجة». وأضاف: «لذلك، تحفظنا عن هذا المشروع لأننا لاحظنا كيف يتوافر بدل الاستملاك وحتى القروض للتنفيذ، فكيف يعقل أن يتوافر تمويل جزء من هذا المشروع في أماكن وفي أماكن أخرى حتى بدل الاستملاك لا يتوافر. لذلك من غير المقبول هذا الظلم وسيكون لنا موقف في هذا المجال حتى يرفع الظلم ويتوافر الإنماء المتوازن. ونحن تحفظنا عن الأوتوستراد العربي بدءاً من المحصرة حتى البداوي مروراً بالبحر المحصرة حتى البداوي مروراً بالبحر المحصرة وللمعالجة الأمانة الحقيقية التي تعترض استعمال هذا المشروع الذي فيه هدر كبير لمال الدولة وتشريع الفوضى في البناء».

بالأوتوستراد العربي الذي يمر في كل لبنان من الجنوب إلى الشمال إلى البقاع. هذا الأوتوستراد العربي الذي توقف العمل فيه في بعض المناطق ويستكمل في بعض المناطق الأخرى ولا تعرف ما هو السبب. ولهذا تحفظت اليوم عن مشروع القانون هذا لسبب آخر وليس لأننا ضد هذا الأوتوستراد لا بل على العكس نحن مع أن يستكمل تنفيذ القانون هذا لسبب آخر وليس لأننا ضد هذا الأوتوستراد لا بل على العكس نحن ضد أن ينفذ مناطق وفي مناطق أخرى لا يتوافر له تمويل بدل الاستملاك. ونعطي أمثلة على ذلك، في منطقة المحصرة، منذ البداية لم يتوافر التمويل للاستملاك وهناك مواطنون وضعت إشارات على عقاراتهم حول الاقتراض بدل استملاك ولا يسمح لهم الترخيص للبناء ولا حتى بيع العقارات. وفي هذه الحال، وفي ظل الاستملاك، لا قيمة للأرض، ولم تدفع الدولة أموالاً لهذا المواطن وبدل ذلك للمواطن إن الدولة اللبنانية تظلم المواطن وتدفعه إلى

أقرت لجنة المال والموازنة في جلستها أمس برئاسة النائب إبراهيم كتعان المشاريع المدرجة على جدول الأعمال، أثنان منها مرتبطان بالمرحلة الخامسة من الأوتوستراد العربي من بيروت إلى الجنوب بقيمة 27 مليون دولار، ومشروع يتعلق بشبكة الصرف الصحي في حوض نهر الغدير بقيمة 87 مليون دولار. وسيوجه النائب كتعان في الأيام المقبلة دعوة لجلسة تخصص لعرض مشاريع تعنى بعكار وجبل لبنان ولا تزال موقلة بسبب الاستملاكات تحريك هذا الملف ومعالجته.

وقال النائب كاظم الخبير، لدى مغادرته الجلسة: «عرضت على جلسة اللجنة مشروع قانون يتعلق بمشروع القانون الوارد بالمرسوم 332 الرامي إلى طلب الموافقة على إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية في شأن مشروع إنشاء الطريق السريع الساحلي الجنوبي والمعروف

فقيه: لحل قضية مياومي الكهرباء وإدخالهم إلى الملاك

يطالبون بحقوقهم في التوظيف والعيش الكريم واللائق، ولم يتقاسموا يوماً عن القيام بواجباتهم ومسؤولياتهم».

وتكاثرت المشكلات لأصحاب الدخل المحدود، وشدّد على «ضرورة الوقوف مع هؤلاء المياومين الذين

طالب نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه، في تصريح، «الجهات المعنية والرسمة بحل قضية مياومي الكهرباء وإدخالهم إلى الملاك بعدما نجحوا في العبارة الرسمية في مجلس الخدمة المدنية». مؤكداً «الحاجة الماسة إليهم في مؤسساتهم الحكومية، ومن حقهم الطبيعي أن يوظفوا هم الذين على اكتافهم ويعرفهم سيروا أعمال المؤسسة وحافظوا عليها وسقط منهم شهداء».

واعتبر «أنّ ما يسمى المياومين والعمال على التاتورة وغيب الطلب هو بدعة، وعندما استعانت بهم المؤسسات الحكومية كانت في حاجة إليهم وقدموا الكثير لها، ويجب أن يكافؤا ويوظفوا بدل ميعهم خارج العمل أو إغراقهم بالوعود والكلام المعسول».

وسأل فقيه: «ماذا قدمت شركات مقدمي الخدمات لملف الكهرباء؟ لقد تضاعفت الكلفة 3 مرات وتناخر معاملات المواطنين وتندعم معها الخدمات الكهربائية، ولم ير اللبنانيون أي نتائج ملموسة على مدار السنة،

البناء

مصر بعد اتفاق تمهيدي مع «صندوق النقد»: نيات الحكم تحت المجهر



الطبقة الفقيرة ستتحمل تبعات ضعف الجنيه وتقليص الدعم

الاتفاق المبدئي بين القاهرة والصندوق حول منح الحكومة المصرية قرضاً بقيمة 12 مليار دولار، يهدف إلى دعم الاحتياطي النقدي الأجنبي، الذي انخفض إلى مستويات خطيرة بعدما وصل إلى نحو 17 مليار دولار، وخلق مناخاً من شأنه تعزيز ثقة المستثمرين، بشكل أساسي، ودعم مسيرة التنمية وبناء المشاريع. وبحسب تصريحات صحافية لحاكم البنك المركزي المصري طارق عامر، يُعدّ الحصول على القرض من صندوق النقد الدولي «خطوة أولى نحو إنعاش الاقتصاد»، على اعتبار أنه «يسحب الزائغ» لعزوف المستثمرين الأجانب عن الاستثمار في مصر، مؤمها بامتلاك الحكومة المصرية القدرة والقناعة لتحسين الأمور، مع تشديده على أنّ «الإصلاح لن يأتي خلال يوم، أو يومين».

جانب من الصورة السوداوية التي سوف تظلل المشهد المعيشي والاقتصادي في مصر، خلال الفترة المقبلة تمثلها الإجراءات الحكومية الصعبة التي سوف تعقب حصول القرض والتي من المرتقب أن تشمل خفض الإنفاق على الأجور الحكومية، وإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة، جنباً إلى جنب مع اتباع سياسة تخفيض من مخصصات الدعم لبعض السلع،

أمني، على المستويات والأصعدة كافة، خصوصاً الاقتصادية منها. تحل بعض التحليلات واقع الحال في مصر حالياً، إلى الفقرة التي سبقت «ثورة يناير»، فيما يذكر محللون بظروف ما قبل تفجر «ثورة يونيو»، ويعمدون إلى مقارنتها مع الظروف الراهنة، ليتبين لهؤلاء مدى استحكام واستفحال الأزمة بشقيها السياسي والاقتصادي، في المحروسة» من جهة، واستعصاء «سكة» النظام المصري في البحت عن حلول، من جهة أخرى.

في الكواليس وعلى «الكراريس»، كلاك حلو سحب «بساط الدعم»، من تحت أقدام «المشير»، من فريق الداعمين، داخل وخارجياً، لعل أبرزها ما بدأ يلمح من بعض العواصم الخليجية مؤخراً، الأمر الذي أسبق بالحديث عن هبوط «رؤخات الرز»، الخليج على القاهرة، في الأوتة الأخيرة.

الأمر دقيق للغاية، والوضع يشير إلى أزمة ما تلوح في الأفق، حتى أن السيسي نفسه، الذي كان قد اعترف بمساوئ ومضار «لبيات السوق» على الشعب المصري، لاسيما الطبقة المحدودة الدخل من المحسوبين يستعين بإحدى أبرز المؤسسات المالية الدولية في نظام دولي قائم أساساً على اقتصاد «السوق الحر»، والمقصود به صندوق النقد الدولي.

المصري إلى ما حققه الرجل من مشروعات «قومية» كبرى بقيمة إجمالية تقدر بتربليونين و40 مليار جنيه، بعضها أنجز، مثل مشروع توسعة قناة السويس الذي لم يحقق نتائجه المرجوة بعدما أظهرت الإحصاءات الرسمية نمو عائدات قناة السويس خلال الربع الأول من 2016 يقدر بـ592.4 مليون جنيه فقط قياساً بالفترة عينها من عام 2015، على وقع انخفاض حجم التجارة العالمية، وبعضها الآخر قيد الإنجاز، مثل المشروع القومي لتنمية سيناء الذي يشمل إنشاء أكثر من 70 ألف وحدة سكنية في شبة جزيرة سيناء قبل نهاية العام المقبل والعمل على تنمية سيناء زراعياً وصناعياً، بذمه ممارسوه إلى تحميله مسؤولية تزايد الضغوط المعيشية والاجتماعية، وبلوغ حالة الاحتقان والامتعاض الشعبي درجة غير مسبوقة منذ العام 2013. وهي ضغوط تتجلى بارتفاع مؤشرات الغلاء المتلاحقة، وتثبيت الأجور، فضلاً عن ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الشباب إلى ما نسبته 40 في المئة. على هذا الأساس، تتعالى الأصوات، وبعضها من المحسوبين على الفريق المؤيد للرئيس السيسي، الداعية إلى «التغيير» والتعامل باوجه جديدة ومختلفة من السياسات الحالية، المطبوعة بنهج

ربما يكون ما حدث في الثلاثين من حزيران عام 2013، شكل لحظة سياسية تأسيسية فارقة في تاريخ مصر الحديث، توافرت بمستوى التطلعات التي رافقتها تلك التي واكبت انعقاد مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي بعدها بعامين، الذي عُقد بدوره موعداً تأسيسياً، على المستوى الاقتصادي. حدث، رأى فيه البعض حينذاك انتصاراً لـ «ثورة يناير»، فيما رأى البعض الآخر فيه انتقاصاً من تلك الثورة. الإشكالية في المشهد السياسي والاقتصادي في مصر، تكاد لا تختلف في شيء عن واقع الحال خلال «الموجات الثورية» السابقة، أو حتى العهود الرئاسية «الغابرة». «صندوق النقد الدولي» بشأن الحصول على قرض بقيمة 12 مليار دولار، على فترة تمتد ثلاث سنوات، بواقع أربعة مليارات دولار سنوياً، يكاد يختصر المشهد السجالي في مصر حالياً، سواء على صعيد النخب السياسية والاقتصادية، أو على صعيد أهل الحكم.

شهب: معمل الموت في عين دارة لن يمرّ

أكد وزير الزراعة أكرم شهب أنّ ما أسماه «معمل الموت» في جبال عين دارة، «لن يمر مهما كان الثمن ولا تجربونا أن نذهب إلى الأبعد، فرفض هذا المشروع هو نهائي ولا رجوع عنه». ولفت شهب خلال تكريمه رؤساء المجالس البلدية الجدد والسابقين في منطقة عاليه بحفل غداء في دارته في عاليه، إلى «أنّ ما يجري اليوم في برج حمود أمر غير صحي وغير منطقي، فهناك خطة لا أقول إنها الأفضل بل هي خطة الواقع الممكن، لذلك لا يجوز أبدا تعطيل أعمال المتعهد وهو يعزل بقرار مجلس الوزراء ويمناقصه فاز بها، إذا ما توقف مع الألسف ستعود النفايات إلى منطقة المتن وساحل المتن وإلى كسروان وإلى بعدا، وهذا ضرر صحي وبيئي وسياسي ويهدم من يدعو إلى التعطيل».

وأضاف: «نقول لمن يطالبون بتعطيل الأعمال في برج حمود: تقفلوا رقبوا وتابعوا يوماً بيوم، إننا نعطلوا من أجل التعطيل لمكاسب شعوبية هذا الأمر لا يجوز

خصوصاً أن هذا الأمر يتم على حساب بيئة وصحة ثلاثة أقطبية عزيزة على لبنان لا مكان لها لحل مشكلة النفايات فيها إلا بمتابعة الأعمال الجارية في برج حمود». وتابع شهب: «لقد حاولت لأشهر طويلة وأنا واللجنة الوزارية إيجاد حلّ لتلك المنطقة ولم نجد إلا الحل المطروح حالياً، والذي دفع من بيته في عاليه والشوف للسير بالحل العام وكى يمر الحل العام لقد دفعنا ثمننا وأنتم تدفعوه ونحن ندفعه اليوم حتى يمر الحل الذي لا يجوز أن يعطل من أجل التعطيل، فالتعطيل سيؤدي إلى المزيد من الفراغ ومن السقوط للدولة في لبنان. لقد اتخذ قرار في مجلس الوزراء ويجب أن ينفذ هذا القرار لصالح الناس وليس لصالح المتعديين».

وكان شهب استقبل، في مكتبه في الوزارة، النائب الأسبق مصباح الأندب على رأس وفد من نقابة صيادي الأسماك في طرابلس وبحث معه القضايا المطالبية والنقابية التي تعنى صيادي الأسماك في عاصمة الشمال وما يواجهونه من مصاعب وإشكالات في هذا المجال.

عرض مع دبوسي ملف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

حايك: تطبيق قانون الخصخصة بات حاجة ملحة

التقى رئيسي غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي ورئيس المجلس الأعلى للخصخصة الدكتور زياد حايك. وبحث بيان للخرفة، تمّ «عرض ملف الشراكة بين القطاعين العام والخاص وإدارة المرافق العامة بطريقة علمية ومبتكرة، تساعد على تقديم خدمات ذات جودة عالية، خصوصاً أنّ القطاع الخاص اللبناني مشهود له بالريادة والديناميكية وأنّ الخبرات التي يمتلكها قوية ومنمّية، أكثر من القطاع العام، لذا يمكن إدارة هذه المرافق بطريقة أفضل، وتحقيق عائدات مالية أكبر، وأننا بالرغم من أهمية دور القطاع الخاص في إضفاء الحيوية في الحياة الاقتصادية العامة، لا ينبغي أن يمكننا الاستغناء عن الدولة، لا سيما في هذه المرحلة المليئة بالصعوبات التي تستدعي منا جميعاً الانتعاش حولها بكل وازارتها وإداراتها».

والتقى دبوسي إلى أنّ «طرابلس ولبنان الشمالي يتحفظان عبر مؤسسات وفاعليات القطاع الخاص إلى المشاركة في إطلاق ورشة تعزيز دور طرابلس الاستراتيجي الذي يمتاز باختراجه لكل مقومات القوة، سواء على نطاق المرافق العامة من مرافق ومنطقة اقتصادية خاصة ومعرض ومطار وشركة وطنية للاستثمار في مختلف قطاعات الاقتصاد المعاصر، لاسيما مشاريع الإنارة العامة المستمدة من الطاقة الشمسية، ونحن في تطلعاتنا نحو المستقبل نستلهم كفاءة الدكتور زياد حايك وخبراته التي نود استثمارها علمياً لصالح عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية التي نحتاجها، ليس على نطاق طرابلس نحتاجها، والشمال وحسب، وإنما على مستوى كل لبنان بمكوناته ومنطقه كافة». ونوّه حايك، من جهته، «بالرؤية الإنمائية لمدينة طرابلس ومناطق الشمال خصوصاً وانسحاب هذه الرؤية الشاملة على المستوى الوطني الجامع»، وقال: «أنا أرى دائماً أنّ النمو الحقيقي في لبنان لا يمر إلا عن طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وأنه لا يمكن للقطاع العام الاستمرار في

درباس والمشوق يعرضان خريطة طريق التنمية المستدامة

استقبل وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس في مكتبه في الوزارة، وزير البيئة محمد المشوق على رأس فريق عمل من رئاسة الحكومة وبرنامج الإنماء التابع للأمم المتحدة، وعرض معه خريطة طريق بعدها الفريق للتنمية المستدامة.

ورأى درباس أنّ «السياسة الجيدة تنتج أمناً واقتصاداً وخطماً للمستقبل، لكن السياسة اليوم مصابة بركود وشلل كبيرين، ورغم ذلك الأمن مستتب، والامل بالمستقبل موجود بحماسة وبشغف». أما المشوق فقال: «نريد للتنمية أن تأخذ طريقها من الاضرار بالبيئة، والضارة للحةمّة الوطنية الأساسية الضرورية، أي النهوض بأزمة الفقر الموجودة في معظم المناطق اللبنانية بحيث تصل إلى انسان عند كرامة في الحياة ولديه مورد رزق بالبحال وعنده دولة تحافظ على الاقل على كرامة الانسان وحيويته».

وأمل «التوصل إلى مشروع متكامل يعرض على الرئيس تمام سلام وتطلع عليه كل المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني وتشارك في «إبداء الرأي في الخطط الموضوع».

وكان درباس استقبل الوزير السابق ماريو عون وعرض معه شؤوناً عامة.

ورشة عمل عن إدارة وحوكمة قطاع النفط والغاز في 23 الحالي

تعقد لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه في مجلس النواب، برئاسة النائب محمد قباني بالتعاون مع شركة وستمنستر الديمقراطية، ورشة عمل بعنوان «إدارة وحوكمة قطاع النفط والغاز في لبنان»، عند العاشرة من قبل ظهر الثلاثاء 23 الحالي، في المجلس. قاعة المكتبة.

تهدف ورشة العمل إلى عرض ومناقشة نتائج دراسة مقارنة تمّ إعدادها من قبل الدكتورة كارول نخلتة (خبيرة في اقتصاد الطاقة في لندن، ومختصة في العقود النفطية الدولية والأنظمة المالية لقطاع النفط والغاز) حول القوانين والأنظمة الخاصة بقطاع النفط والغاز في لبنان.

وتتضمن الدراسة مراجعة للسياسات التعاقدية والبيئية، إدارة الإيرادات، آليات الشفافية المعتمدة. يشارك في ورشة العمل أعضاء من مجلس النواب اللبناني، ممثلين عن الوزارات المختصة، أعضاء هيئة إدارة قطاع البترول، بالإضافة إلى ممثلين عن البعثات الدولية ومنظمات دولية ومحلية.

نقابة سائقي الشمال: نرفض أي زيادة على رسوم المعايينة

دعت نقابة السائقين في الشمال جميع السائقين العاملين في قطاع النقل البري إلى اجتماع «لرفض أي زيادة على رسوم المعايينة الميكانيكية وتحديد مواعيد للحرك لإشغال هذه الزيادة المقترحة».

وقالت في بيان: «نؤكد لمن يبدد قرار الزيادة بأننا كسائقين عموميين لن نسكت وندعو المسؤولين في وزارة الداخلية التي تميز تلك الزيادات المتعاقبة بأن يقفوا ضد هذه الزيادة».

ودعت اتحادات ونقابات قطاع النقل البري إلى اجتماع غداً الأربعاء 17 الحالي في مقر الاتحاد العمالي العام في بيروت للبحث في التطورات وأخذ القرارات المناسبة.



مواعيد

اجتماع طارئ لأعضاء المجالس التنفيذية في اتحادات ونقابات قطاع النقل البري في لبنان، للبحث في رسم تحرك ديموقراطي سلمى رفضاً لتلزم المعايينة الميكانيكية، عند الحادية عشرة من قبل ظهر اليوم، في مقر الاتحاد العمالي العام كورنيش النهر في بيروت.

● جلسة نقاش حول الالتزام البيئي للمؤسسات الصناعية المصنفة فئة أولى، برعاية وحضور وزير الصناعة حسين الحاج حسن والبيئية محمد المشوق وأصحاب المؤسسات المعنية وصناعيين وبيئيين، عند الحادية عشرة والنصف من قبل ظهر اليوم في معهد البحوث الصناعية في حرم الجامعة اللبنانية في الحد.

● استقبال وزير الصحة العامة وائل أبو فاعور عند الثانية عشرة من ظهر اليوم السفير التركي كاغاتاي أرسيزان.

● يطلق وزير السياحة ميشال فرعون مهرجان طرابلس السياحية، عند الثانية عشرة من ظهر اليوم في القاعة الزجاجية لوزارة السياحة.

● يعقد وزير الأشغال العامة والنقل غازي زعتر مؤتمراً صحافياً، عند الثانية عشرة من ظهر اليوم في مكتبه في الوزارة - الفيضائية، يتناول فيه أوضاع وشؤون مطار بيروت الدولي.

وتكاثرت المشكلات لأصحاب الدخل المحدود، وشدّد على «ضرورة الوقوف مع هؤلاء المياومين الذين